● أخبار قصيرة

٤٠ عملية توغل صهيونية و٨ اعتقالات جنوب سوريا

أفاد مايسمى بـ" المرصد السوري" لحقوق الإنسان بأنّ مناطق جنوب سوريا شهدت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر أعلى مستوى من التصعيد الصهيوني منذ أشهر، حيث نفذت قوات الاحتلال الصهيوني ٤٠ عملية توغل داخل محافظتي القنيطرة ودرعا.
وشملت العمليات دخول القرى والبلدات ونصب حواجز مؤقتة وعمليات تفتيش ومداهمة وتجريف أراضٍ وفتح طرق جديدة وزرع ألغام، بالتوازي مع تحليق مكثف للطائرات والطائرات المسيّرة واستنفار متواصل على طول الشريط الحدودي مع الجولان السوري المحتل.
وأضاف المرصد أنّ هذه التحركات أسفرت عن اعتقال ٨ أشخاص، مشيراً إلى أنّها تأتي في إطار جهود صهيونية لفرض واقع أمني وعسكري جديد في المنطقة العازلة.

الجزائر تعلق بشأن اتفاقية ١٩٦٨

وصف وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية على مشروع قرار "يدين" الاتفاقية الفرنسية الجزائرية الموقعة عام ١٩٦٨ بأنها "شأن فرنسي بحت"، معتبرا أن ما جرى يدخل في إطار الصراعات السياسية الداخلية في فرنسا ولا يستدعي في الوقت الراهن أي رد رسمي من الحكومة الجزائرية.
وقال عطاف خلال مقابلة بثتها "قناة الجزائر الدولية" الإخبارية إن "من المؤسف أن نرى دولة بحجم فرنسا تجعل من تاريخ دولة أخرى مستقلة وذات سيادة مادة للتنافس الانتخابي المبكر"، مشيرا إلى أن الخطوة التي أقدم عليها البرلمان الفرنسي تعبّر عن "تسابق على الأمور الصغيرة" داخل الساحة السياسية الفرنسية.

بلاغ عن محاولة تسلل إلى سفينة قبالة سواحل الصومال

أعلنت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية الاثنين أنها تلقت بلاغا عن محاولة مجموعة من الأشخاص الصعود على متن سفينة كانت تبحر في المياه الواقعة شرق العاصمة الصومالية مقديشو.
وذكرت الهيئة في بيانها أن "القبطان أفاد بمحاولة ٤ أشخاص غير مصرح لهم الصعود إلى السفينة"، مؤكدة أن "جميع أفراد الطاقم بخير، وهم يواصلون رحلتهم إلى ميناء الوصول التالي".
ورغم أن الهيئة البريطانية لم تشر إلى محاولة قرصنة فإن أعمال القرصنة انخفضت بشكل كبير بعد ذروتها في العام ٢٠١١ مع نشر سفن حربية دولية وإنشاء قوة الشرطة البحرية في بونتلاند أو وضع حراس مسلحين على متن السفن التجارية.

وحماس" تعتبره تجسيداً للوجه الفاشي القبيح للاحتلال المارق

كنيست الكيان الإرهابي الصهيوني يقرّ مشروع قانون لإعدام أسرى فلسطينيين

صادقت ما يُسمى "لجنة الأمن القومي" في الكنيست الصهيوني، صباح الإثنين، على طرح مشروع قانون إعدام أسرى فلسطينيين، تمهيداً للتصديق عليه بالقراءة الأولى الأربعاء.
في حين طالبت حركة حماس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإنسانية المعنية، بـ"التحرك العاجل لوقف هذه الجريمة الوحشية، وتشكيل لجان دولية للدخول إلى المعتقلات والاطلاع على أوضاع الأسرى الفلسطينيين".
من جانب آخر اعتُقلت المدعية العسكرية الإسرائيلية المقالة، يفعات تومر يروشالمي، والمدعي العام العسكري الرئيسي، بعد منتصف ليل الأحد – الإثنين، على يد الشرطة الصهيونية.
وبشأن آخر التطورات في القطاع والضفة المحتلة، شنت قوات الاحتلال الصهيوني صباح الإثنين غارات جوية وقصفا مدفعيا مكثفا على مناطق واسعة من قطاع غزة، في حين استشهد فلسطينيان في وقت مبكر الاثنين برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في نابلس والخليل.

الاحتلال يصادق على مشروع إعدام الأسرى

صادق الاحتلال الإرهابي الصهيوني صباح الإثنين، على طرح مشروع قانون إعدام أسرى فلسطينيين، حيث قال ما يُسمى وزير الأمن القومي الفاشي ايتمار بن غفير في تغريدة عبر منصة "إكس": إنه "بعد المصادقة على طرح مشروع القانون للتصويت عليه بالقراءة الأولى في الكنيست أشكر رئيس الحكومة على دعمه لقانون الإعدام ولكن يجب ألا يكون للمحكمة أي تقدير موقف، وليعلم كل "مخرب" يقدم على القتل بأنه سيحكم عليه بالإعدام فقط"، حسب تعبير بن غفير.
وكان منسق شؤون الأسرى والمفقودين في مكتب رئيس حكومة الاحتلال، غال هيرش، قد قال خلال الجلسة إن نتنياهو يدعم مشروع القانون، بعدما كان الأول قد عارض مناقشته في الوقت الذي سبق إبرام صفقة تبادل الأسرى بين "إسرائيل" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس".
وذكر هيرش "في الجلسة السابقة عارضت بشدة مناقشة دفع تشريع القانون والتعامل مع ذلك، نظرا للخطر الذي كان يشكله على المختطفين الأحياء".
ويأتي هذا التطور في ظل تصاعد الجدل داخل الأوساط السياسية والأمنية الصهيونية حول جدوى مثل هذا القانون وتبعاته على الواقع الميداني، وسط تحذيرات من أن إقراره قد يؤدي إلى توتر إضافي وتصعيد في الأراضي الفلسطينية.

"حماس" تطالب بالتحرك العاجل لوقف هذه الجريمة

من جانبها، قالت حركة حماس، إن "مصادقة لجنة الأمن القومي في الكنيست على مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وإحالته للتصويت عليه في الكنيست؛ تجسيد للوجه الفاشي القبيح للاحتلال المارق، وإمعان في انتهاك الاحتلال للقوانين الدولية لاسيما أحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الثالثة".
وطالبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإنسانية المعنية، بـ"التحرك العاجل لوقف هذه الجريمة الوحشية، وتشكيل لجان دولية للدخول إلى المعتقلات والاطلاع على أوضاع الأسرى الفلسطينيين، وكشف الفظائع التي ترتكب فيها بإشراف رسمي من سلطات الاحتلال، والعمل على الإفراج الفوري عنهم، خصوصا في ظل ما يتسرب عن انتهاكات مروّعة، وبعد ما كشفه فيديو التنكيل والاغتصاب في معتقل 'سديه تيمان' الفاشي".

اعتقال المدعية العسكرية الصهيونية بسبب تسريب توثيق واقعة تعذيب أسير فلسطيني

شهيدان برصاص الاحتلال في نابلس والخليل.. وغارات متواصلة على قطاع غزة

نذير حرب جديدة

المركز الفلسطيني للدفاع عن الأسرى قال إن "تبعات هذه الخطوة ستكون أكثر دموية وستجر المنطقة بأكملها لدوامة جديدة".
وذكر المركز الفلسطيني للدفاع عن الأسرى، أن "المصادقة على قانون عقوبة الإعدام للأسرى بالقراءة الأولى في لجنة الأمن القومي التابعة للاحتلال، جريمة حرب صهيونية ونذير حرب جديدة تعلنها حكومة الاحتلال بحق الإنسانية جمعاء".
وأضاف أن "حكومة التطرف والإرهاب الصهيونية تثبت مجددا ومن خلال هذا القرار، أنها تقتات على دماء وعذابات الأسرى في السجون"، مشيرة إلى أن "تبعات هذه الخطوة الفاشية ستكون أكثر دموية وستجر المنطقة بأكملها لدوامة جديدة من المجهول الذي لا يمكن لأحد التنبؤ بعواقبه".
هذا وطالب المركز الفلسطيني المستويات الفلسطينية بمجموعها بإعلان موقف وطني موحد دعما ومؤازرة للأسرى ومجابهة ورفضا لهذه الخطوة الصهيونية.

تسريب "سدي تيمان"

في سياق آخر اعتُقلت المدعية العسكرية الصهيونية المقالة، يفعات تومر يروشالمي، والمدعي العام العسكري الرئيسي، بعد منتصف ليل الأحد – الإثنين، على يد الشرطة الصهيونية، وذلك بشبهة التشويش على مجريات التحقيق في مسألة تسريب توثيق تعذيب أسير فلسطيني على يد خمسة جنود صهاينة في تموز/يوليو ٢٠٢٤.
وقبيل اعتقالها، عُثر على يروشالمي مساء الأحد بعد عمليات بحث واسعة شاركت فيها قوات من الشرطة الصهيونية وجيش الاحتلال، إثر الاشتباه بمحاولتها وضع حدّ لحياتها، قبل أن يتم التأكيد لاحقاً أنها بخير.
وتأتي هذه التطورات بعد إعلان المدعية العامة العسكرية استقالتها من منصبها، أعقبها إعلان وزير الأمن الصهيوني كاتس إقالتها بسبب الشبهات المنسوبة إليها حول تسريب توثيق التعذيب.
وكان من المقرر استجواب يروشالمي في الأيام المقبلة بشأن شبهات تتعلق بعرقلة إجراءات التحقيق، ونشر مواد سرية، والإدلاء ببيانات كاذبة. وتدور الشبهات حول تورطها في تسريب الفيديو من قاعدة "سديه تيمان" وتغاضيها عن تحقيق فعلي في الأمر، وإخفاء المعلومات عن رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال والمحكمة الصهيونية العليا.
يأتي فتح هذا التحقيق الجنائي في ظل ضغوط داخل الكيان الصهيوني من مسؤولين وأعضاء كنيست دافعوا عن جنود الاحتياط المتورطين ورفضوا تقديمهم للمحاكمة، فيما يُركّز الخطاب العام في الكيان الصهيوني على قضية التسريب بدل الجريمة الموثقة ذاتها.

غارات على القطاع

من جهة اخرى أعلن جيش الاحتلال استلام جثث ٣ من أسراه في قطاع غزة، عبر منظمة الصليب الأحمر الدولي، بعد أن عثرت عليها كتائب القسام في مسار أحد الأنفاق، جنوبيّ قطاع غزة.
وقال مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إن الفحوصات الطبية أكدت استلام جثث العقيد آساف حمامي، والنقيب عومر مكسيم نؤوطرا، والرقيب الأول عوز دانيئيل.
ونفّذ جيش الاحتلال عمليات نسف استهدفت منازلَ شرقي مدينتي غزة، وخان يونس، مستهدفا منشآت ومناطق سكنية، ومنازل للفلسطينيين، يزعم أنها داخل مناطق سيطرته.
بموازاة ذلك استشهد فلسطينيان في وقت مبكر الاثنين برصاص قوات الاحتلال الصهيوني والمستوطنين في نابلس والخليل بالضفة الغربية المحتلة.
كما اعتقل جيش الاحتلال ١٥ فلسطينيا في عدة مناطق، كما اعتقلت امرأة فلسطينية من مدينة الظاهرية جنوب الخليل في محاولة للضغط على زوجها لتسليم نفسه. في الوقت ذاته لا يزال المستوطنون يهاجمون المزارعين الفلسطينيين ويمنعونهم من حصاد الزيتون.

في ظل الإعتداءات الصهيونية المتواصلة على جنوب البلاد

النائب فضل الله: الدولة مطالبة بتحمل مسؤولياتها في حماية لبنان

أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله أن "العدو الاسرائيلي يمارس سياسة الضغوط القصوى من خلال أعمال القتل اليومية ضد المواطنين خصوصاً هنا في الجنوب وضد المنشآت المدنية"، مضيفاً أن "المقاومة تتعرض لحرب عسكرية وأمنية وسياسية ومالية واعلامية يقودها كيان العدو ومعه عتاة العالم، بهدف إسقاطها، لكنها صامدة لأنها ترتكز على الايمان بالله وعلى شعب قوي متماسك مضحي".
وقال فضل الله إن "هذا الشعب الذي لن يستطيع أحد هزيمته، وعبر التاريخ تعرّض لغزوات وبقي ثابتاً في أرضه، اليوم مهما كان حجم الضغط والعدوان لن يستطيع أحد انتزاعنا من أرضنا".
ورأى أنّ "كل موقف إيجابي ومسؤول يصدر من مؤسسات الدولة أو من الرؤساء يُقابَل منّا بإيجابية، وأن المطلوب اليوم أن تراكم الدولة مواقفها لتتحمل كامل المسؤولية في مواجهة الاعتداءات الصهيونية، التي تمارس أقصى الضغوط على لبنان وشعبه لإبقائه قلقًا وغير مستقر، ولمنع إعادة الإعمار". وأشار إلى أنّ العدو "يسعى من خلال استهداف الأعيان والمنشآت المدنية إلى دفع الناس لترك الجنوب، خصوصًا في المناطق الأمامية"، معتبرًا أنّ "المواجهة في هذه المرحلة تكون من خلال الدولة، ومن خلال الصمود في الأرض والإصرار على الإعمار وإحياء القرى والبلدات".

شهيد وإصابة ٧ مواطنين

ميدانياً أعلنت وزارة الصحة اللبنانية عن ارتقاء شهيد واصابة ٧ مواطنين بجروح، إثر غارة صهيونية استهدفت الاثنين على طريق الدوير الشرقية قضاء النبطية.
هذا وسبق أن أفادت وسائل إعلام ان الطيران المسير المعادي استهدف سيارة في بلدة الدوير في جنوب لبنان بعد ظهر الإثنين ما ادّى لاصابة ٣ مواطنين.
كما أشارت وسائل الإعلام إلى أن موقع "السماقة" الصهيوني المعادي استهدف صباح الإثنين الأطراف الجنوبية لبلدة كفرشوبا برشقات من الأسلحة الرشاشة المتوسطة.
وفي سياق متصل، أغار الطيران المسيّر الصهيوني ليل الأحد الإثنين على الأوتوستراد الرئيسي في بلدة زفتا.

فيما تستخدم غاز الأعصاب في هجومها على المدينة

"الدعم السريع" تحتجز آلاف المدنيين في الفاشر في وضع خطر للغاية

اتهمت منظمة طبية سودانية مليشيا "الدعم السريع" باحتجاز آلاف المدنيين في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، ووصفت الوضع بأنه "خطير للغاية".
وقالت شبكة "أطباء السودان"، في بيان إن "مليشيا الدعم السريع المتمردة تواصل احتجاز آلاف المدنيين داخل مدينة الفاشر، ومنعهم من المغادرة بعد مصادرة جميع وسائل النقل المستخدمة لإجلاء النازحين".
وأضافت أن "الميليشيا أجبرت أيضاً السكان الذين حاولوا الفرار، بمن فيهم الأفراد الذين أصيبوا بطلقات نارية وآخرون يعانون من سوء التغذية، على التراجع".
وأشارت "أطباء السودان" إلى أن "هناك نقصاً حاداً في الأدوية ونقصاً شديداً في الطاقم الطبي، إذ لا يزال البعض منهم محتجزين أو مختطفين من قبل مليشيا الدعم السريع".
وكانت منظمات محلية ودولية اتهمت مليشيا "الدعم السريع"، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، بأنها سيطرت على مدينة الفاشر وارتكبت مجازر بحق المدنيين.
في حين اعترف قائد مليشيا "الدعم السريع"، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بوقوع "انتهاكات" من قبل قواته في الفاشر، زاعماً تشكيل لجان للتحقيق فيها.

استهداف وإبادة جماعية لسكان الفاشر

في السياق أكد السفير السوداني لدى القاهرة، عماد الدين عدوي، في مؤتمر صحفي أنّ مليشيا "الدعم السريع" شنت هجومها الواسع على الفاشر، باستخدام غاز الأعصاب المحظور دولياً، إلى جانب القصف الكثيف، واختراق أحياء المدينة بالمدرعات والمشاة وقطع كامل للاتصالات عن المدينة.
وأوضح عدوي أنّ قيادة فرقة الجيش السوداني اتخذت قرار الانسحاب إلى خارج المدينة، إلى مواقع أخرى، حفاظاً على أرواح المدنيين المحتجزين داخل الفاشر، وسلامة ممتلكاتهم والممتلكات العامة في المدينة.
وأضاف: "بدخول الميليشيا المدينة، بدأتنفيذ مخطط كانت قياداتها تعلنه وتهدّد به، وهو استهداف وإبادة جماعية لسكان الفاشر، خصوصاً من ينتمون إلى قبائل ومجتمعات بعينها".
على صعيد آخر، أوضح عدوي أن الحكومة السودانية لن تشارك في أي اتفاق سلام أو هدنة لا تستوفي المعايير أو ما تم الاتفاق عليه في منبر جدة.